



برعاية مؤسسة الفارس التنموية عدن

دورة تدريبية في مجال صناعة البخور للسيدات بـعدن

المؤسسة وتهدف إلى محاربة الفقر بين أوساط النساء.. وأضافت في حديثها أن العام 2012 حمل كثير من الدورات التدريبية التي احتضنتها مؤسسة الفارس وذلك في مجال محاربة الفقر والبطالة وأغلبها بمجهدات ذاتية من المؤسسة مشيرة إلى غياب دعم المنظمات الدولية الداعمة لمثل هذه المشاريع .

□ عدن / 14 أكتوبر :

نظمت مؤسسة الفارس التنموية بمديرية صيرة ورشة عمل خاصة لعمل النساء في مجال صناعة البخور. وأكدت السيدة منى هاشم رئيسة مؤسسة الفارس في تصريح لصحيفة 14 أكتوبر إن إقامة مثل هذه الورشة تأتي ضمن خطة عمل



شباب وطلاب

إشراف / مروان صالح الجنزير
Marwan_1980zex@hotmail.com

شخصيات سياسية واجتماعية مشاركة في تيار وعي (توق) يتحدثون لـ 14 أكتوبر :

د. عبدالكريم الأرياني : نحن نقف على أبواب الحوار الوطني الذي لن يستثنى منه أحد وسيضفي على اللامركزية لدولة المدنية الحديثة



المجتمع المدني فاعل ومؤثر في مسار الحياة لما لها من أثر كبير في توثيق كيفية إجراء الحوار الوطني مع مختلف الأطياف الحزبية والسياسية المختلفة في اليمن.

وفي لقاء مع الدكتور زينة محمد عمر - حمامية قالت : إن هذه الورشة حظت بتتسيق جيد من حيث اختيار أوراق العمل الهادفة إلى الخروج بتوصيات مفيدة تترقى إلى مستوى المسؤولية كما أن الحضور النسائي كان من مختلف المحافظات للمساهمة إبراز دور المرأة في المشاركة في بناء اليمن الجديد.. مؤكدة أن الحقوق المدنية والسياسية التي ناقشتها الورشة خرجت بالعديد من التوصيات المهمة منها :

1 - أن على الدستور أن ينص على أن كافة المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن سارية المفعول وملزمة في القانون المحلي.
2 - أوصينا بتعديل نص المادة (55) الذي يؤكد حق الحياة باعتباره أهم حقوق الإنسان في وقت السلم ووقت النزاعات المسلحة بوضع قاعدة لا يحق لأي شخص الاعتداء على حق الآخرين.
3 - إن الدستور اليمني الجديد لا بد أن يكون فيه فرض قيود على حرية التعبير.

إذ كانت تلك القيود منصوصاً عليها بالقانون وضرورة لها يلي : احترام حقوق أو سعة الآخرين وحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو لحماية الصحة والأخلاق العامة.

4- انه عند صياغة الدستور يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية لكل فئات المجتمع المختلفة بما في ذلك المرأة والأقليات وبكل شفافية وبما يضمن المساواة والمواطنة الحقيقية بين كافة أفراد المجتمع. وأكدت زينة أن التوصيات التي خرجت بها الورشة تعد من الخطوات الأساسية لوضع الدستور وتسهيله وضع اليمينيين للدخول في الحوار الوطني بأفكار وتيارات مختلفة.

أما الأخ صلاح نعمان الأغبيري - المبرر التنفيذي لمجلس شباب الثورة الشعبية لمحافظة تعز أوضح قائلاً : إن استمرار إقامة مثل هذه الورش التي تتناول كافة أبواب الدستور التي ستخلق ثقافة دستورية.. متنياً إقامة مثل هذه الورش على مستوى كل محافظة.. مشيراً إلى أن المشاركة الفاعلة في مجريات الحوار الوطني من الضروري أن تشمل كافة شرائح المجتمع وأن تكون دولة الإمام الكافي بحقوقهم وواجباتهم الدستورية لكي تكون جلسات الحوار الوطني مجدية وذات فائدة كبيرة ولكي تكون المناقشة موضوعية ومسؤولة وجاءت من تجارب دستورية لبعض الدول حتى تلائم توائم بين الحقوق في الدساتير العربية مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فكانت مهمة لنا كمشاركين وللشعب اليمني بشكل عام.

الدورة استعداد للحوار الوطني

أما الأخ علي ناجي عبيد - عضو المكتب التنفيذي للقاء التشاوري لأبناء الجنوب بصنعاء فتحدث قائلاً : إن الدورة التدريبية تحت شعار (الشعب يكتب دستوره) هي خطوة أولى للاستعداد للحوار الوطني وهي وسيلة حضارية تمثل قمة العمل النضالي السلمي لمقاربة قضايا التحدي ليكون حواراً لوضع الحلول لجميع القضايا المطروحة وعلى رأسها القضية الجنوبية.. مشيراً إلى أن الحوار الوطني هو جزء من محاولة جادة في صياغة الدستور ومن خلال المناقشات وطرح وجهات النظر وتبويبها واختلافها فهو يلي رغبات أغلبية الشعب. وأكد عبيد أن العقد الاجتماعي الجديد لليمن لا بد أن يحدد أولاً شكل الدولة الكونفدرالية أو الفيدرالية بشرط التهنية لاستثناء حقيقي على شكل الدولة كما يجب أن ينعكس في الدستور المراد صياغته بعد إقرار شكل الدولة المؤقت ما قبل الاستفتاء متنياً لجميع الأطراف السياسية الناجح في الحوار للقضايا التي سوف تناقشها.

وفي ختام لقاءتنا مع المعيد مجيب عبدالرحمن معيد في قسم علم الاجتماع بجامعة تعز فقال : أن كل ما تم استعراضه في الدورة هو موثيق دولية بطريقة صياغة القوانين المحلية ومشيراً إلى أن المنظمات المجتمع المدني أصبحت تعمل دور المركز المجمع للأموال من الدعم الداخلي والدعم الخارجي من الدول المانحة.



صلاح الاغبيري



حورية مشهور



أمة العليم السوسوسو



مجيبي عبد الرحمن



علي ناجي عبيد



عبد الكديم الارياني

مخططة ومدروسة في المرحلة القادمة.

الورشة تميزت في مجال الحقوق المدنية

كما تحدث الدكتور محمد أبو بكر المفلي وزير الثقافة السابق من المشاركين في الورشة قائلاً : إن هذه الورشة من أهم الورش التي عقدت في هذه المرحلة وتميزت بمجال الحقوق المدنية والسياسية كونها جمعت خبراء متخصصين في كتابة الدساتير من القانونيين والإعلاميين وأعضاء مجلس النواب والقضاة والشباب الذين يتطلعون إلى مستقبل اليمن الجديد وإلى صياغة الدستور الذي سلب طموحات فئات وشرائح المجتمع وكل المناطق في الجمهورية اليمنية.. مشيراً إلى أن اليمن سوف يواجه بعض الصعوبات الثقافية لخوض هذه المرحلة ونحن على مشارف حدث تاريخي وهو الحوار الوطني ولهذا لا بد من تكثيف الورش التي تسهم في إعداد الدستور وتساعد الشباب وتعرفهم بمعيار وقوانين الحقوق المدنية والسياسية التي يجب عليهم الاهتمام بها أثناء صياغة الدستور الجديد.. مؤكداً أن دور المنظمات

نظم تيار الوعي وسيادة القانون (توق) في فندق تاج سبأ بصنعاء ورشة العمل

الثانية في مجال الحقوق المدنية والسياسية تحت شعار (الشعب يكتب دستوره)

ضمن مشروع الإصلاح الدستوري في اليمن بالشراكة مع معهد ماكس بلنك الألماني.

وهدفت ورشة العمل التي شارك فيها (40) مشاركاً ومشاركة من مختلف

محافظات الجمهورية اليمنية إلى مناقشة تأثير منظومة المواثيق الدولية

لحقوق الإنسان في الدساتير والحقوق المدنية والسياسية في السياق الإسلامي

وحق الحياة ومنع التعذيب والعبودية.

لقاءات / خديجة الكاف

المخرجات كبيرة خاصة ونحن ناقش موضوع العقد الاجتماعي الجديد.. مشيرة إلى أن المرحلة القادمة يتم فيها توقيع العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام.. مؤكدة أن سقف الحريات قد ارتفع وهذا تمهيد لمؤتمر الحوار الوطني.. مضيفة أن هناك قضايا إنسانية حقوقية بامتياز توثقت بشكل مستمر نحن القائمين بأعمال حقوق الإنسان ويجب علينا إعادة بناء الوطن.. متمنية فصل السلطات خاصة السلطة القضائية حتى لا تكون مرتبطة بالسلطة التنفيذية.

منظمة (توق) غير حكومية وغير ربحية

من جهته قال الأخ عبدالحميد ملهي - مدير البرامج بمنظمة تيار الوعي المدني وسيادة القانون (توق) إن المنظمة غير حكومية وغير ربحية وغير حزبية وتعمل على نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية بما يؤدي إلى بناء الدولة المدنية الحديثة وكيفية إقامة الحكم الرشيد القائم على المواطنة المتساوية وحكم القانون والفرص المتكافئة وذلك بما يضمن حرية الفرد وكرامته والعيش الكريم والحياة المستقرة وحالياً تعمل المنظمة على صياغة العقد الاجتماعي لليمن الجديد على أسس المدنية الحضارية الحالية من المناطقية والسلاية والشالية وذلك من خلال الإسهام بتوعية المواطنين بحقهم حتى يستطيع الدفاع عنها والحصول على المواطنة المتساوية .. متمنياً للجميع الاستفادة من مخرجات الورشة والعمل على تنفيذها في برامج

وفي البداية تحدث الدكتور عبدالكريم الارياني - مستشار رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة العليا للحوار الوطني قائلاً : (إننا سوف نضع دستورنا بأنفسنا .. مشيراً إلى أن ورشة العمل في مجال الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير موضوع مهم للغاية ، وكانت الحركة الوطنية شمال الوطن وجنوبه منذ القرن الماضي وفي تلك المرحلة كانت عدن شعاعاً ليس لليمن فقط وإنما للجزيرة العربية ككل وانطلقت الثورة السلمية للشباب طالب بالحقوق المدنية والسياسية التي أسهمت في بناء الدولة المدنية الحديثة. وأشار إلى أن أصدقاء اليمن يحاولون مساعدتنا في كتابة الدستور في الجوانب الفنية وجاءت هذه الورشة لمناقشة حقوق الإنسان المدنية والسياسية في الدساتير وفي ظل بناء الدولة المدنية الحديثة الذي يجمع ما بين المدنية والسياسية في ظل سيادة القانون بالرغم من انتماءاتهم الحزبية المختلفة .. مؤكداً جهود كوكبة المثقفين في بناء الدولة الحديثة في مواجهة قوى التخلف والجهل .. واستطرد قائلاً : « نحن نقف على أبواب الحوار الوطني الذي لن يستثنى منه أحد والذي سيضفي اللامركزية على الدولة المدنية الحديثة اللامركزية وسيضيف في دستورنا الحقوق المدنية السياسية والمساواة والمواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص لبناء هذا الوطن».. مؤكداً أن دستورنا الحالي لا يخلو من القصور الذي يجب تعديله في صياغة الدستور الجديد .. مضيفاً أن دور المحكمة الدستورية ليس رعاية مواد الدستور والفصل بين القوانين الدستورية وإنما دورها هو الفصل في أي انتهاك لحقوق المواطنين الدستورية وأنه من حق المواطن اللجوء إلى المحكمة الدستورية لإعطائه حقه في المواطنة المتساوية.

الدستور السابق لا يخلو

من إخفاقات

أما الدكتورة أمة العليم السوسوسو - مساعد أمين عام الأمم المتحدة فقالت : إن الدستور اليمني السابق لا يخلو من الإخفاقات وهناك العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية التي لم تلتزم اليمن بتنفيذها.. وتعتبر لجنة الحوار الوطني المستقلة حافظاً ومشجعاً كجزء أساسي يعمل على تضميد هذه النصوص وهو مشروع الدستور الجديد الذي نأمل منه.

وهناك الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان وهناك العديد من المكونات في الثورة منها قضايا التعذيب وحق المحاسبة وحرية التعبير والمعتقد الذي يجب علينا أن نمر عليه مرور الكرام وحرية المعيشة وقضايا الفقر المعيشي الذي يعتبر أكثر مخالفة للعهود السياسية وهناك من الحقوق ما يجب التركيز عليها في الدستور الجديد كحق التعليم للمرأة وحقوق المهنيين واللاجئين والنازحين الذين أصبحت تحتضنهم مختلف المحافظات ولا يتمتعون بالحقوق والواجبات .. مؤكدة إشراك القاعدة العريضة من الشباب في صياغة الدستور من خلال الاستفادة من تجارب الدولة المجاورة كاتونس ومصر.

توقيع عدد من الاتفاقيات في

مرحلة لاحقة

من جانبها شكرت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور القائمين على الورشة على دعوتها لحضور افتتاحها وأكدت أهمية الورشة في مضمونها لما تمثله مشاركة هذه الكوكبة المتميزة بخلفيات سياسية مختلفة لكي تكون

نظافة البيئة وتشجيرها من أجل بيئة أفضل

